ثانيا :عمليات السوق المفتوحة

يقصد بها قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الخاصة والحكومية في السوق المالية والنقدية محاولة منه للتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في قدرة المصارف التجارية على التوسع او التقليص في حجم النشاط الائتماني والاستثماري. (أي التأثير في مقدار عرض النقود بما يتوافق ومستوى النشاط الاقتصادي).ويتوقف عمل هذه الأداة وفاعليتها على مدى توافر أسواق نقدية ومالية متقدمة، يتداول فيها الأوراق المالية الخاصة والحكومية بكميات مناسبة.

- **<u>الية عمل السوق المفتوحة</u>**

<u>الحالة الاولى زيادة عرض النقد</u> :عندما يتعرض الاقتصاد في أي بلد الى ضغوط تضخمية، فأن الامر يتطلب تدخل من قبل البنك المركزي لغرض الحد من التوسع في كمية عرض النقود. فأنه يعمد الى الدخول في السوق النقدية والمالية بصفته بائعا للأوراق المالية الى الوحدات الاقتصادية (الافراد والمشروعات) والمصارف التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى. ويترتب على ذلك تقليص مقدار الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية فتقل قدرتها على منح الائتمان وينخفض عرض النقود ومن ثم يتقلص الانفاق والطلب الكلي في الاقتصاد.

<u>الحالة الثانية انخفاض عرض النقد :</u> ويحدث العكس عندما يتعرض الاقتصاد الى موجة من الركود او الانكماش الاقتصادي. فيلجأ البنك المركزي الى السوق المالية والنقدية بصفته مشتريا للأوراق المالية، ليضخ كمية إضافية من النقود داخل الاقتصاد، الامر الذي يترتب عليه زيادة في احتياطيات المصارف التجارية ومن ثم زيادة قدرتها على منح الائتمان، فيزداد عرض النقود وزيادة الانفاق النقدي والطلب الكلي في الاقتصاد.

ولابد من التأكيد على الهدف الذي يسعى الى تحقيقه البنك المركزي عند تدخله في السوق النقدية والمتمثل في مراقبة عملية تنظيم عرض النقود عن طريق التأثير في سيولة المصارف التجارية وقدرتها على خلق الائتمان.

ثالثا: التغير في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني:

نسبة يفرضها البنك المركزي على اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية بحكم القانون او بحكم العرف والتقاليد ويحتفظ بجزء منها بشكل ارصدة نقدية في خزائن المصارف التجارية والجزء الاخر بشكل حساب جارٍ لدى البنك المركزي والغرض من ذلك لمواجهة سحوبات المودعين من الناحية الأولى وتسوية حسابات المقاصة بين المصارف من الناحية الثانية ومواجهة النقص الحاصل في نقدية الصندوق ومنح القروض من ناحية ثالثة.وقد وجدت البنوك المركزية ضرورة السيطرة على مقدار الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية عن طريق احداث تسرب نقدي في احتياطيات تلك المصارف، يتخذ شكل ما يسمى بمتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني (الاحتياطيات النقدية الاجبارية). وتعتمد قدرة البنك المركزي في التأثير على منح المصارف التجارية للائتمان على سلطته في تحديد نسبة الاحتياطي القانوني وفقا للظروف الاقتصادية في البلد

- **الية عمل نسبة الاحتياطي النقدي القانوني**

<u>الحالة الاولى عندما تظهر بوادر الضغوط التضخمية في الاقتصاد</u>: بسبب الافراط في منح الائتمان المصرفي فأنه يعمد الى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، الامر الذي يترتب عليه الآتي:

١. زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني تعمل على تحويل الاحتياطيات الفائضة الى احتياطيات مجمدة.

٢. زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني يعمل على انخفاض مقدار مضاعف الائتمان ويعود سبب ذلك الى ان زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني تعد تسربا نقديا.

٣. زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني تؤدي الى تحجيم قدرة المصارف التجارية على توليد الودائع المشتقة (الجديدة) فينتج عن ذلك تقليص مرغوب فيه بمقدار كمية عرض النقود.

الحالة الثانية عندما تظهر بوادر الانكماش في الاقتصاد: فعند حدوث حالة انكماش في الاقتصاد، فأن البنك المركزي سوف يعمد الى خفض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، الامر الذي يترتب علية زيادة الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى المصارف التجارية وينعكس ذلك في زيادة قدرتها على منح الائتمان، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات وزيادة الإنتاج والدخل والاستخدام ومن ثم رفع مستوى النشاط الاقتصادي في الاقتصاد. يتضح من ذلك ان تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني له تأثيرا كميا مباشرا على قدرة المصارف في توليد الائتمان والتوسع في مقدار الودائع المشتقة او العكس.

- ويمكن استخدام هذه الأداة (السياسة) لإحداث تغيرات مرغوبة في الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى المصارف التجارية الناتجة عن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الى اقتصاد البلد. فزيادة النسبة مثلا يمثل تجميد للسيولة النقدية لدى المصارف التجارية. ومن ناحية أخرى تكون هذه النسبة كأداة فاعلة لدعم مستوى التوازن الخارجي للمحافظة على قيمة العملة المحلية في الخارج، وتستعمل بمثابة اجراء تعويضي لتدفق رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج نتيجة المضاربة. وما يصاحب ذلك من تدهور في قيمة العملة الوطنية في أسواق الصرف الأجنبية. فزيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني يجبر المصارف التجارية على إعادة ما لديها من أموال تم توظيفها في الخارج. وبهذا الاجراء سيكون البنك المركزي قد قام بتصحيح العجز في ميزان المدفوعات ويكون مثل هذا الاجراء مفيد عندما تفقد أدوات

السياسة النقدية الأخرى فاعليتها في العمل على إعادة الأموال الوطنية الموظفة في الخارج الى الاقتصاد الوطني.

- **العوامل التي تجعل من نسبة الاحتياطي النقدي القانوني سياسة غير فاعلة**

١-حالة الركود الاقتصادي لا تمارس هذه السياسة تأثيرا فاعلا ومؤكدا على النشاط الاقتصادي ، فخفض هذه النسبة رغم كونه يؤدي الى زيادة السيولة النقدية لدى المصارف التجارية الا انه قد لا يترتب عليها حدوث تغير في الطلب على الائتمان من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية عندما تكون توقعاتهم تشاؤمية بالنسبة للطلب الكلي والارباح المتوقعة.

٢-السلطات النقدية لا تستطيع تغيير هذه النسبة بصورة متكررة وفي فترات متقاربة، لان ذلك يؤدي الى حدوث ارباك في عمل المصارف، وعليه يصفها البعض انها أداة مولدة لعدم الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد.

٣-ان احتفاظ المصارف التجارية باحتياطيات نقدية كبيرة تكفي لمواجهة متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني لا يعني انها أداة نقدية ناجحة وفاعلة في التأثير على كمية الائتمان بشكل مؤكد وكذلك الإيفاء بطلبات الائتمان من قبل الوحدات الاقتصادية المقترضة.

٤-لا تستطيع هذه السياسة التمييز بين المصارف ذات العجز والمصارف ذات الفائض في الاحتياطيات النقدية في مناطق مختلفة في آن واحد لكونها تتعامل معها من دون روية وتبصر، فزيادة هذه النسبة او خفضها يؤدي الى خفض او زيادة السيولة النقدية لدى المصارف كافة بغض النظر عن حالة السيولة.

٢-ادوات السياسة النوعية تتكون من الأنواع الآتية:

تعد من الوسائل النوعية التي تهدف إلى التأثير في تدفق الائتمان نحو قطاعات اقتصادية معينة ، كالائتمان الاستهلاكي أو العقاري او الزراعي او الصناعي الخ . وهي وسائل تستعمل عادة مع الوسائل العامة الأولى . غير أن اهميتها تختلف حسب مرحلة التقدم الاقتصادي